

صعود هبوط وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في

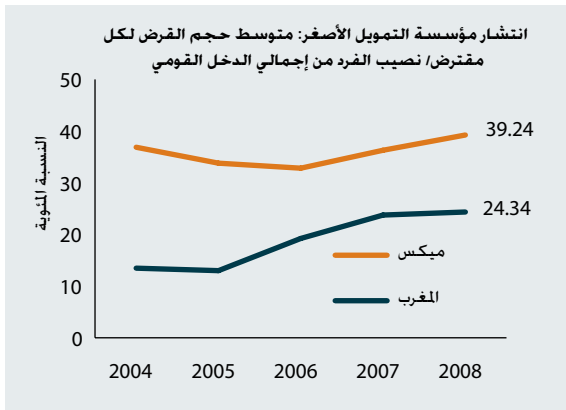
المغرب

تعتبر المملكة المغربية إحدى الدول الرائدة في مجال القروض الصغرى. إذ تضم 40 في المائة من مجموع عملاء القروض الصغرى في العالم العربي. ويوجد فيها بعض أفضل مؤسسات التمويل الأصغر من حيث الأداء في العالم. ولكن قطاع القروض الصغرى فيها يمر بأزمة منذ عام 2007. إذ توجد في المغرب 12 مؤسسة تمويل أصغر¹ مرخصة تقدم خدماتها لما يقرب من مليون عميل². ويبلغ إجمالي أصولها مجتمعة 5.7 مليار درهم (705 ملايين دولار أمريكي)³ حتى ديسمبر/ كانون الأول 2008. لكن هذه الصناعة تتصف بالتركز الشديد. حيث يوجد لدى أكبر أربع من مؤسسات التمويل الأصغر 90 في المائة من مجموع العملاء.

ولم يكن لهذا النجاح أن يتأتى لولا المساندة المتواصلة من الحكومة المغربية. فقانون التمويل الأصغر لعام 1999 قدّم إطار عمل⁴ واضح من أجل تنمية هذه الصناعة. وقدمت الحكومة المغربية مساندة مالية من خلال صندوق حكومي - هو صندوق الحسن الثاني الذي عمل على رسملة مؤسسات التمويل الأصغر الأولى. وكفلت وزارة المالية رصد أداء هذا القطاع عن كثب. وتولى بنك المغرب (البنك المركزي) مهمة الإشراف في عام 2007. واستفاد القطاع أيضاً من مساندة الجهات المانحة الدولية. وأبرزها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية الأوروبية. ثم من المساندة التي تقدمها في الوقت الراهن مؤسسات التمويل الإنمائية مثل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الألماني للتنمية. ومن السمات الفريدة لقطاع القروض الصغرى المغربي الالتزام الذي تبديه البنوك المحلية: فالبنوك التجارية من المؤيدين المهمين لهذه الصناعة. حيث أسست اثنتين من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر وقامت بتمويل 85 في المائة من أصول القطاع في عام 2008.

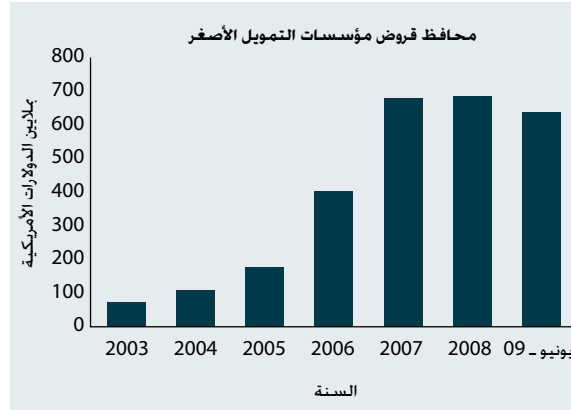
تمتع قطاع القروض الصغرى في المملكة المغربية بأحد أكثر معدلات النمو سرعة في صناعة التمويل الأصغر. فوفقاً لمركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (ميكس MIX). تضاعفت حوافز قروض مؤسسات التمويل الأصغر 11 مرة. وتضاعف نطاق تغطيتها أربع مرات في أربعة أعوام فقط. من 2003 وحتى 2007. وقادت هذا النمو المذهل أربع مؤسسات تمويل أصغر رائدة - هي زاكورا. والأمانة. ومؤسسة البنك الشعبي. ومؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP). وحققت هذه المؤسسات درجات رائعة بجميع مقاييس أداء التمويل الأصغر. بما في ذلك النطاق. وعمق الانتشار. ونوعية الأصول. والربحية. وحازت هذه النتائج المدهشة على تقدير الجميع. إذ فازت مؤسسنا الأمانة وزاكورا بعدة جوائز دولية (بما في ذلك جائزة مركز ميكس لأفضل مؤسسة تمويل أصغر أداءً في العالم والجائزة الأوروبية للتمويل الأصغر). وفي عام 2007. كان لدى المغرب أحد أكثر قطاعات التمويل الأصغر حيوية ونجاحاً في العالم بأسره.

الشكل 2: عمق الانتشار بين العملاء



المصدر: ميكس
ملاحظة: متوسط حجم القرض مرجحاً بعدد المقترضين. متوسط ميكس. جميع مؤسسات التمويل الأصغر التي رفعت تقارير إلى ميكس عن الفترة 2004-2008.

الشكل 1: معدل نمو مرتفع



المصدر: بنك المغرب وصندوق "جايده"
ملاحظة: إجمالي قيمة محفظة قروض جميع مؤسسات التمويل الأصغر المغربية الاثنتي عشرة. بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف في نهاية العام.

1 تُسمى باللغة الفرنسية "Association de Microcrédit" (جمعية القروض الصغرى).
2 ورد بتقارير بنك المغرب 1.3 مليون حساب ائتمان لقاعدة عملاء مقدره بـ مليون عميل في ديسمبر/ كانون الأول 2008.
3 سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2008 (دولار أمريكي يساوي 8.08 درهم مغربية).
4 القانون 97-18 لعام 1999. ومؤسسات التمويل الأصغر هي مؤسسات غير هادفة للربح تعمل بموجب ترخيص من وزارة المالية. ويُسمح لها بتقديم خدمات القروض الصغرى للأنشطة المولدة للدخل وقروض الإسكان والقروض الاجتماعية بحد أقصى 50 ألف درهم.

القطاع يمر بأزمة

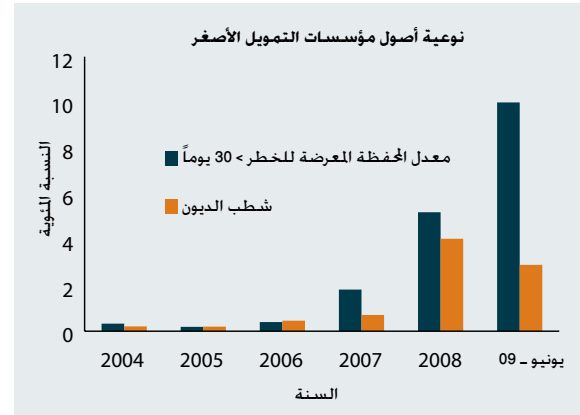
لمتأخرات. كما أن نسبة المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوماً عند 1.9 في المائة لم تزل أدنى كثيراً من المتوسط العالمي البالغ 2.7 في المائة وفقاً لتقارير مركز ميكس.⁷ وأدى تراخي مديري مؤسسات التمويل الأصغر والممولين. بل وحتى مؤسسات تصنيف الملاءة الائتمانية. إلى عدم رؤية أزمة التخلف عن السداد وهي تلوح في الأفق. ولكن الزيادة الشديدة في معدلات القروض غير العاملة قد برزت في 2008 وعم أثرها كافة مؤسسات التمويل الأصغر. وارتفع معدل المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوماً ارتفاعاً كبيراً حتى وصل إلى 5 في المائة في ديسمبر/ كانون الأول 2008 وقفز إلى مستوى مروع قدره 10 في المائة في يونيو/ حزيران 2009.⁸ كما زادت كذلك معدلات شطب الديون زيادة هائلة مع ما لها من أثر سلبي على ربحية مؤسسات التمويل الأصغر وملاءتها المالية. وفي مايو/ أيار 2009. أشارت تقارير مؤسسة زاكورا. وهي إحدى المؤسسات المغربية الرئيسية، إلى أن معدل المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوماً بها تجاوز 30 في المائة. وأنها قد قررت الاندماج مع مؤسسة تمويل أصغر أخرى هي مؤسسة البنك الشعبي.

إن أسباب الأزمة معروفة جيداً ويمكن إيجازها في كلمات ثلاث: النمو غير المستدام. ولا يمكننا أن نلقي بالللائمة على الأزمة المالية العالمية.⁹ إن الأزمة في المقام الأول هي أزمة مؤسسات التمويل الأصغر أنفسها. فذلك النمو غير المسبوق قد حدا بهذه المؤسسات إلى أن تتحمل فوق طاقتها. ومن ثم أدى ذلك إلى اعتماد سياسات ائتمان متساهلة. وأنظمة إدارة المعلومات متقدمة. ونقص في الضوابط الداخلية. وضعف حوكمة ونظام الإدارة. وفي بدايات عام 2007. اندفعت مؤسسة زاكورا في مسار حقيق لها مستويات نمو قوية كي تلحق بمنافستها الرئيسية. مؤسسة الأمانة. وذلك رغم ما كان ينقصها من نظام إدارة معلومات يؤدي عمله بشكل صحيح.¹⁰ وعمدت بعض مؤسسات التمويل الأصغر الكبرى في الوقت نفسه إلى تنويع أدوات قروضها وأتاحت قروضاً أكبر مستخدمة سياسات ضمان ضعيفة. وخلصت دراسة بحثية أجريت عام 2008 إلى أن 40 في المائة من حالات التخلف عن سداد القروض يمكن عزوها إلى التغييرات التي أدخلت على منهجية منح القروض (التحول إلى الإقراض للأفراد. وزيادة حجم القروض. والتحول من الأقساط الأسبوعية إلى

بدأت في عام 2007 بعض العلامات الدالة على وجود ضغوط تطفو على السطح - بخاصة نسب التخلف عن السداد والإقراض المتعدد (حصول العملاء على قروض من مؤسستين إلى خمس مؤسسات تمويل أصغر مختلفة). وقد أبرزت دراسة أجرتها مؤسسة بلانيت فاينانس⁵ في عام 2006 تركّز قروض مؤسسات التمويل الأصغر في المدن الكبيرة. كالدار البيضاء وفاس ومراكش. وتطور ظاهرة الإقراض المتعدد في المناطق الحضرية. وقد بدأت أعداد القروض غير العاملة (المتعثرة) في الصعود بشكل أكبر مما كانت عليه كأحد أدنى المستويات في العالم - من 0.42 في المائة في 2003 إلى 1.9 في المائة في عام 2007.⁶

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2007. كانت أزمة الائتمان على مستوى المغرب قد بدأت بالفعل. ولكن مداها كان مستتراً تحت معدل النمو المذهل لمحاظف القروض. وارتفع معدل التخلف عن سداد القروض الممنوحة في بدايات عام 2007 بدرجة كبيرة. لكن القسم الأعظم من المحفظة كان قد تكوّن في الشهور الستة السابقة ولم يتعرض بعد

الشكل 3: زيادة سريعة لحالات التخلف عن السداد



المصدر: ميكس

ملاحظة: تقديرات متوسط النسبة الموزونة لمؤسسات التمويل الأصغر التي رفعت تقارير إلى ميكس. والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. وجايدة - لحالات الشطب في يونيو/ حزيران 2009.

5 Etude sur les endettements croises au Maroc (دراسة حول المديونيات المشطوبة في المغرب). يونيو/ حزيران 2006. مؤسسة بلانيت فاينانس.

6 استناداً إلى بيانات ميكس والتقارير المدققة لمؤسسات التمويل الأصغر.

7 بلغ معدل المحفظة المعرضة للخطر < 30 يوماً في عام 2007 - 2.7 في المائة. نشرة الأعمال المصرفية الصغرى في 17 أغسطس/ آب 2008.

8 مقابلة مع مسؤولي بنك المغرب. سبتمبر/ أيلول 2009.

9 لا تقع اللائمة على الأزمة المالية ولكن كان لزيادة أسعار المواد الغذائية في أوائل عام 2008 أثر قاس على الأسر المعيشية الفقيرة.

10 نمت مؤسسة زاكورا بنسبة 137 في المائة في 2007. ولكن نظامها لإدارة المعلومات الذي أنشأته محلياً كان سيئ التصميم ولم يشمل أدوات الضوابط والرقابة الملائمة. ثم حصلت

المؤسسة لاحقاً على نظام Evolan. وهو نظام قوي لمجموعة SOPRA. وبدأت العمل به في النصف الثاني من 2007.

11 الأبحاث الخاصة لمؤسسة التمويل الدولية. ديسمبر/ كانون الأول 2008.

ولا تتوقع المؤسسات الكبيرة في هذا القطاع أن تشهد نقصاً في السيولة حتى منتصف عام 2010.

وأقدمت مؤسسات التمويل الأصغر كذلك على تنفيذ خطة انتعاش قوية، شملت في بعض الحالات إجراء تغييرات في الإدارة العليا. وتعمل هذه المؤسسات حالياً على إحكام عملياتها الائتمانية. من خلال تشكيلها فرقاً مخصصة فقط لاسترداد القروض، ورفعها دعاوى قضائية ضد المقترضين المتخلفين عن السداد. وبالإضافة إلى ذلك، تتبادل هذه المؤسسات المعلومات الائتمانية أسبوعياً لمراقبة عمليات الإقراض المتعدد من أكثر من مؤسسة. ومن ثم فقد هبطت نسبة العملاء الحاصلين على قروض متعددة من 39 في المائة في أكتوبر/ تشرين الأول 2008 إلى 29 في المائة في سبتمبر/ أيلول 2009.¹³ وأخيراً، تخطط مؤسسات التمويل الأصغر الصغيرة والمتوسطة الحجم للحد من تكاليفها وتسعى لمشاركة مواردها إما بالاندماج أو بتقاسم أنظمة المساندة الإدارية بمكاتبها الخلفية. وبدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها ببطء. حيث يتوقع حدوث الانتعاش في النصف الأول من 2010. وفي الوقت الذي تأثرت فيه بعض مؤسسات التمويل الأصغر تأثراً شديداً وأصبح لزاماً عليها أن تعيد هيكلتها. خرجت مؤسسات أخرى أقوى من ذي قبل لتتبوأ مكاناً جيداً استعداداً لمرحلة أخرى من النمو.

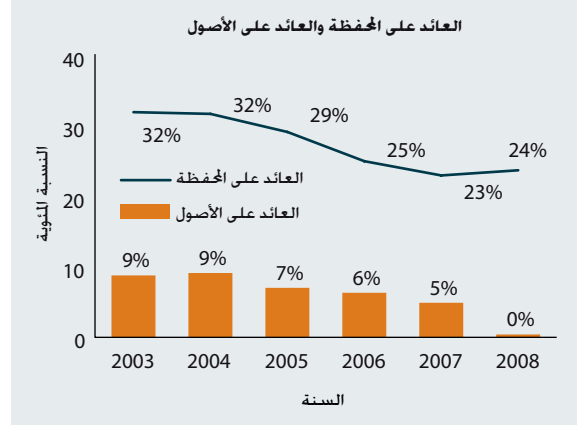
استجابة الحكومة

وضعت الحكومة أيضاً خطة بمشاركة وثيقة مع بنك المغرب والفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى من أجل تعزيز قطاع القروض الصغرى.

والأولوية الأولى هي تقوية مؤسسات التمويل الأصغر. فقد أصدر بنك المغرب توجيهاً جديداً يهدف إلى تعزيز حوكمة هذه المؤسسات وتحسين مستوى شفافيتها. وحصلت الحكومة المغربية كذلك على 46 مليون دولار أمريكي من حساب مواجهة تحديات الألفية حتى يمكنها إتاحة رأس المال والمساعدة الفنية لهذه المؤسسات بغرض تعزيز أنظمتها وإحكام ضوابطها الداخلية.

وتتمثل الأولوية الثانية في مراقبة الإقراض المتعدد والحيلولة دون الإفراط في معدلات المديونية. وسعيًا

الشكل 4: انخفاض الربحية في 2008



المصدر: ميكس. ملاحظة: متوسط النسبة الموزونة لمؤسسات التمويل الأصغر المغربية التي رفعت تقاريرها إلى سوق ميكس.

الأقساط الشهرية).¹¹ وفضلاً عن ذلك، كان الإقراض المتعدد إلى العملاء أنفسهم عاملاً من عوامل تفاقم الأزمة على الرغم من أنها ليست السبب في نشوبها. وتقدر دراسة لبنك المغرب عام 2008 أن 40 في المائة من المستفيدين من القروض الصغرى حصلوا على أكثر من قرض واحد. وتزداد المشكلة حدة في المناطق الحضرية خاصة.

جاءت استجابة قطاع التمويل الأصغر في المغرب سريعة وفي الوقت المناسب. إذ قامت الحكومة بتنظيم عملية استحواذ على زاكورا من جانب مؤسسة البنك الشعبي، وهي إحدى مؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة وتحظى بمساندة قوية من أحد البنوك المملوك للدولة. وتم هذا الاستحواذ في وقت قياسي بغرض استعادة الثقة وتفادي آثار انتقال عدوى التخلف عن سداد القروض. وكان هناك تعاون أيضاً من جانب المقترضين. وحافظت البنوك التجارية على مخصصاتها الائتمانية، ولم تطلب مؤسسات التمويل الإنمائية سداد ما لها من قروض. وفي الوقت نفسه، قامت مؤسسات التمويل الأصغر بإبطاء معدلات نموها بشكل ملحوظ وقلصت من حجم ميزانياتها العمومية. وانكمش إجمالي الأصول بنسبة 1.2 في المائة في 2008 و7 في المائة في أثناء الشهور الستة الأولى من 2009.¹² ونتيجة لذلك، وصل الوضع النقدي لمؤسسات التمويل الأصغر إلى مستويات قياسية (أكثر من 15 في المائة في نهاية 2008).

12 تقرير جايدة، "Microfinance un an apres l'annonce des turbulences" (التمويل الأصغر بعد عام من الإعلان عن اضطرابات) (يونيو/ حزيران 2009) استناداً إلى إجمالي محفظة التمويل الأصغر بالدرهم المغربي. وهو ما يُعدُّ تبايناً حاداً عن معدل النمو العالي البالغ 66 في المائة في العام والذي شهدته الفترة من 2003 إلى 2007.

13 بحث للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يستند إلى المعلومات الائتمانية التي أتاحتها لها أكبر خمس مؤسسات تمويل أصغر.

من مؤسسة التصدي لتحديات الألفية لتقييم نقاط القوة والضعف في هذا القطاع وإتاحة توصيات من أجل تحسين الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر. وستبحث هذه الدراسة أيضاً في إمكانية تحول بعض أكبر المؤسسات إلى كيانات تجارية تخضع للقواعد التنظيمية الاحترافية. ومن المفترض أن تُتاح نتائج هذه الدراسة في الربع الثاني من 2010، وستتم مناقشتها مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى والجهات المعنية في أوساط هذه الصناعة في النصف الثاني من 2010.

وتساعد هذه التدابير على استعادة الثقة في القطاع، وعلى وضع أساس لصناعة تمويل أصغر أكثر صلابة ونضجاً وقادرة على تقديم خدمات مالية بشروط مقبولة لملايين الأسر الفقيرة في المملكة المغربية.

إلى تحقيق هذا الهدف، سيتم توحيد البيانات المالية الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر الأربع الكبرى في جهاز الاستعلام والتصنيف الائتماني الذي أنشأه بنك المغرب قبل نهاية عام 2009، وهو ما يعدُّ خطوة رئيسية في اتجاه تحسين تحليل الائتمان والسيطرة على الإفراط في المديونية للعملاء.

أما الأولوية الثالثة فتتمثل في ضمان توافر السيولة لهذا القطاع فيما بعد عام 2009، حيث تشجع الحكومة إقامة روابط بين مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك. فاثنتان من أكبر هذه المؤسسات أنشأتها بالفعل بنوك محلية، وهناك جهود تُبذل لأجل تشجيع المؤسسات الأصغر على إيجاد بنوك ترعاها.

وتستهدف الأولوية الرابعة الارتقاء بالإطار التنظيمي. وقد شرعت وزارة المالية في تنفيذ دراسة استقصائية بتمويل